

بيان لجان المدافع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية

بمناسبة مرور الذكرى السنوية الـ 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الـ 25 للإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

والذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس اللجان

ومن أجل وقف كل الانتهاكات التي تنتهك حقوق الإنسان في سورية

تمر اليوم الذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول / ديسمبر عام 1948 بباريس بموجب قرار الجمعية العامة 217 أ (د - 3)، هذا الإعلان الذي يعتبر المصدر الدائم لكل نشاط وسلوك إنساني والمنتج لكل الاتفاقيات والعهود والمواثيق ذات الصلة بحقوق الإنسان، والمكون الأساسي المشترك لتطلعات البشر والمضامين القانوني محليا وإقليميا ودوليا، لمستقبل انساني آمن وسعيد.

وتتوافق مناسبة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع صدور إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بتاريخ 9 ديسمبر / كانون الأول 1998 الذي أكد على حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد الوطني والدولي، فجاء هذا الإعلان أيضا من أجل أنصاف المدافعين عن حقوق الإنسان، مما يتعرضوا له، بسبب من دورهم، لكل أشكال الاضطهاد والتضييق وتشويه السمعة والملاحقة والاعتقال والتعذيب وحتى القتل أحيانا.

تمر هذه الذكرى الخامسة والسبعين على سورية بشكل مختلف عن جميع أصقاع الأرض. حيث تعاني سورية من كارثة وطنية شاملة منذ عام 2011, فقد انتهكت جميع حقوق الإنسان, الفردية والجماعية, وتدهورت الموضع الاجتماعية والاقتصادية الى حالة سيئة جدا, مما أدى الى خلق أزمة سياسية واجتماعية مسدودة الآفاق, وفاقم من سوء الأوضاع وزاد في تعقيد الأزمة في سورية, علاوة على ذلك, فقد ساهمت العقوبات التي تتعرض اليها سورية, بسبب الأحداث الدامية, بزيادة الآثار السلبية والكبيرة على الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطنين السوريين. واتسعت دوائر الفقر والبطالة والغلاء.

وكنا وما زلنا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية, وما زلنا نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعا حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحققة والعادلة, وتوجهنا الى الحكومة السورية بالعمل سريعا على تنفيذ جميع مطالب السوريين المشروعة والعادلة, من اجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي امن وواعد لجميع أبنائه دون أي استثناء.

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية, اذ نتوجه بالاعتازي الحارة والقلبية, لجميع من قضى من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش, ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل, فإننا ذدين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاعتقال, أيما كانت مصادرها ومبرراتها, وكذلك فإننا ذدين ونستنكر بشدة الماعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية بحق المواطنين السوريين, أيما يكن الجهة التي تتركب هذه الانتهاكات, ونبدي قلقنا البالغ على مصير المختفين قسريا, بحيث أضحي هنالك ملفا واسعا جدا يخص المفقودين.

وجدير بالعلم أيضا تمر في هذا اليوم الذكرى الخامسة والثلاثين (1989) على تأسيس وانطلاقة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية, حيث عملت اللجان وستبقى تعمل من أجل ترسيخ ثقافة الحوار والماعتراف بالتنوع والاختلاف والمتعدد, ومن أجل التمكين من قيم وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان, وهبر مطالبة الحكومة السورية من أجل وضع آليات دقيقة قانونية فعالة لحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية, كما أكدت اللجان على أن قواعد حقوق الإنسان تتجاوز المعايير القانونية إلى توفير الأسس الثقافية لبناء مجتمعات ديمقراطية وعادلة, يمارس فيها الإنسان حرياته الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ودعت اللجان الى تكريم الإنسان عبر حماية حقه في الوجود والمساواة, وفي الحياة الكريمة, وتمكينه من المشاركة في تقرير مصيره الفردي والجماعي, وعملت على ذلك, بالتنسيق والتشارك العالي المستوى مع المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان بسورية ومع المؤسسات الناشطة في صفوف الفيدرالية السورية لحقوق الإنسان. وإن إرساء العلاقات الديمقراطية لن يتم بغياب المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الطوعية, ولما بغياب العلاقة القائمة على النقد والإصلاح بين السلطة والمجتمع, إنما بالاستناد إلى قواعد علاقة جديدة أساسها المشاركة والتسامح وسيادة مبدأ المواطنة وغيرها.

كما لا يفوتنا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية, بهذه المناسبة الموقوفة بكل إجلال واحترام للمناضلين الأوائل الذين أرحوا لحركة حقوق الإنسان في سورية, وقاموا بتأسيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية, ودفعوا ثمننا غالبا جدا من سنين عمرهم وراء قضبان السجن, ونذكر منهم:

• نزارنيوف وزوجته المؤسسين الداوائل, محمد حبيب, عفيف مزهر, المرحوم أكثم نعيصة, بسام الشيخ, ثابت مراد, جديع نوفل,

يعقوب موسى، حسام سلامة، حسن علي، جهاد خازم، نجيب لايقة، ياسر السكيف، حسن رفاعه.

وبمشاركة بعض الزملاء في خارج سورية:

• هيثم مناع، غياث نعيصة، زاصر غزالي، حسن خلف، اسماعيل محمد، صخر فرزات، فارس المشوفي، احمد حسو.

وإننا بهذه المناسبة المجلية فإننا سنعمل مع جميع زملائنا الناشطين الحقوقيين السوريين وفي المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والفيدالية السورية لحقوق الإنسان، على الإضاءة والتنوير بمبادئ الإعلان العلمي لحقوق الإنسان ونشر ثقافته وقيمه استنادا الى العام المامي بين 2022 و 2023.

وإن نقف بإجلال واحترام إلى كل الذين وهبوا حياتهم وجهودهم في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان أينما كانوا وإن نحیی بشكل خاص جميع زملائنا في سوريا الحبيبة الذين نذروا أنفسهم من أجل تحسين واقع حقوق الإنسان في سوريا، فإننا نؤكد أنه لا خيار أمامنا في هذه المرحلة المعقدة سوى الانتصار لمبادئنا النبيلة والبحث عن أقصى سبل النجاة لبلورتها بشكل عملي وفعال للعمل على الوقوف بحزم ضد كافة أشكال الانتهاكات في الواقع السوري. ولما شك بأن المهام التي تنتظرنا كمدافعين عن حقوق الإنسان هي لا شك مهام جسام وتحديات هائلة، غير أن ما حققناه خلال السنوات الماضية وتجاوزنا للعديد من العقبات التي واجهناها يجعلنا نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وأمل كبير بمستقبل أفضل نستحقه جميعا كسوريين نعشق الحرية والسلام والكرامة.

وندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية السورية والإقليمية والدولية، للعمل على:

1. إيقاف جميع العمليات القتالية على كامل الأراضي السورية، والمروع العملي بالحل السياسي السلمي.

2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات، او تقديم جميع من تم اعتقالهم على وجه السرعة لمحكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

3. العمل السريع من اجل إطلاق سراح كافة المختطفين من النساء والذكور والأطفال، أيا تكن الجهات الخاطفة، وتبيان مصير المفقودين من النساء والذكور والأطفال..

4. ممارسة كافة المضغوط الجدية والفعالة، الدولية والإقليمية على الحكومة التركية المحتلة، من اجل إيقاف عدوانها اليومي على

أراضينا في الشمال والشمال الشرقي السوري، وعلى السيادة الوطنية السورية.

5. الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات التركية والمتعاونين معهم، من جميع الأراضي السورية في الشمال والشمال الشرقي السوري، والتي تدخلت بها واحتلتها.

6. ممارسة مختلف الضغط على الحكومة التركية والمسلحين السوريين المتعاونين معهم، من أجل إيقاف استهدافهم للمدنيين ودور العبادة والممتلكات الخاصة والعامة، وقطع أشجار الزيتون والأشجار المثمرة ونهب المحاصيل الزراعية، وإيقاف نهب وسرقة المحلات والمبوت.

7. وكون القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسات تمييزية متفاوتة.

8. العمل الشعبي والحقوقى من كافة المكونات الأصلية من أهالي مدن وقرى الشمال السوري، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصرية التي اعتمدت التهجير القسري والعنيف والتطهير العرقي، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقاً لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيته تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

9. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 10 / 12 / 2023

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

مكتب الأمانة